منشورات المجلة المغربية
للأنظمة القانونية والسياسية

د. حميد اربيعي
دكتور في الحقوق
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول - وجدة

التشريع في مجال حقوق الإنسان

دراسة تأصيلية لوظيفة البرلمان في البناء الديموقراطي بالمغرب

الجزء الأول

تقديم
د. أحمد أجعون
عميد كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل - القنيطرة

الطبعة الأولى
2024

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

تقديم الدكتور أحمد أجعون 9
لائحة الرموز والمختصرات 13
ملخص محتويات الكتاب 15
مقدمة عامة 17

القسم الأول
تلازم حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية في الاختصاصات التشريعية للبرلمان

الفصل الأول: إثراء صلاحيات البرلمان في موضوع حقوق الإنسان 49
المبحث الأول: إشراك محتشم للبرلمان في الممارسة الاتفاقية 50
المطلب الأول: العلاقات الدولية مجال محفوظ للملك 50
الفرع الأول: السياسة الخارجية اختصاص ملكي 51
الفرع الثاني: تصريف المواقف الرسمية من خلال الخطب والرسائل الملكية 53
المطلب الثاني: موافقة البرلمان على معاهدات حقوق الإنسان 55
الفرع الأول: الأساس الدستوري والقانوني لاختصاص البرلمان 56
الفرع الثاني: الموافقة البرلمانية شرط لصحة مسطرة المصادقة 58
المطلب الثالث: غياب تمثيلية البرلمان في الحوار التفاعلي مع اللجان التعاهدية .. 65
الفرع الأول: الجوانب الإيجابية في التشريعات الوطنية 67
الفرع الثاني: دواعي القلق الرئيسية والتوصيات 71
الفقرة الأولى: عدم تطابق بعض التشريعات مع المقتضيات الاتفاقية 71
الفقرة الثانية: حالات الفراغ التشريعي 77

الفقرة الثالثة: مظاهر التمييز 79
الفرع الثالث: متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية 82
المبحث الثاني: الحريات والحقوق الأساسية بين الاعتراف الدستوري والتنظيم القانوني 88
المطلب الأول: الجيل الأول لحقوق الإنسان: الحقوق المدنية والسياسية 89
الفرع الأول: توسيع وتدقيق لائحة الحقوق المدنية 90
الفرع الثاني: إثراء وتحيين مضمون الحقوق السياسية 110
الفقرة الأولى: المستجدات التشريعية المتصلة بحق المشاركة السياسية 115
الفقرة الثانية: ضمانات فعلية المشاركة السياسية 154
المطلب الثاني: الجيل الثاني لحقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 206
المطلب الثالث: الجيل الثالث لحقوق الإنسان: حقوق التضامن 260
المبحث الثالث: إدماج مبادئ حقوق الإنسان في القانون الوطني 275
المطلب الأول: العلاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي 276
الفرع الأول: المرحلة السابقة على دستور 2011 277
الفرع الثاني: الفترة اللاحقة على دستور 2011 283
المطلب الثاني: تأهيل المنظومة القانونية الوطنية 294
الفرع الأول: الحقوق الموضوعاتية 295
الفرع الثاني: الحقوق الفئوية 305
المطلب الثالث: ملاءمة التشريع الداخلي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان 311
الفرع الأول: تقوية الضمانات الجنائية 313
الفرع الثاني: إقرار المساواة وحظر التمييز 317
المبحث الرابع: تكامل وظيفة هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها 317
المطلب الأول: الدفاع عن الحقوق والحريات وحماية المرتفق 329

الفرع الأول: المجلس الوطني لحقوق الإنسان 329
الفقرة الأولى: الولاية العامة في مجال حقوق الإنسان 330
الفقرة الثانية: هيكلة تنظيمية متجانسة 339
الفرع الثاني: الوساطة المؤسساتية: وسيط المملكة 347
الفقرة الأولى: اختصاصات مؤسسة الوسيط 349
الفقرة الثانية: علاقة مؤسسة الوسيط بالإدارة 358
الفقرة الثالثة: مقترحات الوسيط ذات الصبغة التشريعية 363
الفقرة الرابعة: القيمة القانونية لتوصيات الوسيط 371
المطلب الثاني: محاربة التمييز وضمان حقوق الجالية بالخارج 384
الفرع الأول: هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز 386
الفقرة الأولى: التمييز الإيجابي لتعزيز تمثيلية المرأة 387
الفقرة الثانية: صلاحيات وتأليف الهيئة 395
الفرع الثاني: مجلس الجالية المغربية بالخارج 405
الفقرة الأولى: من مأسسة شؤون الجالية إلى دسترتها 406
الفقرة الثانية: في انتظار التمثيلية: توسيع فضاء المشاركة 412
الفصل الثاني: ترسيخ الديمقراطية التشاركية 421
المبحث الأول: إعادة الاعتبار لمكونات المجتمع المدني 424
المطلب الأول: إطار تشريعي محفز 426
الفرع الأول: تعزيز البعد الليبرالي في حرية تأسيس الجمعيات 427
الفرع الثاني: تحفيز الجمعيات ذات المنفعة العامة 432
المطلب الثاني: الجمعيات قوة اقتراحية وترافعية 440
الفرع الأول: الصفة التداولية أو الاستشارية للجمعية 440
الفرع الثاني: حق التقاضي وحق الانتصاب كطرف مدني وإحالة التظلمات 446

DAR AL AFAK
COPY

الفرع الثالث: تقاسم المسؤولية..... 447
المبحث الثاني: صيغ المشاركة الديمقراطية..... 453
المطلب الأول: المبادرة التشريعية..... 454
المطلب الثاني: تقديم العرائض إلى السلطات العمومية..... 459
الفرع الأول: العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان..... 459
الفرع الثاني: العرائض الموجهة إلى مجالس الجماعات الترابية..... 463
المبحث الثالث: إكراهات المشاركة في تدبير الشأن العام..... 467
المطلب الأول: تمسك الإدارة المفرط بنظام الترخيص للجمعيات..... 467
المطلب الثاني: شروط تعجيزية لتقديم الملتمسات والعرائض..... 471
المطلب الثالث: نحو بعث دينامية جديدة في العمل الجمعوي..... 474
المبحث الرابع: تعزيز هيئات النهوض بالديمقراطية التشاركية..... 476
المطلب الأول: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة..... 478
الفرع الأول: مهام وصلاحيات المجلس..... 478
الفرع الثاني: أجهزة المجلس..... 481
المطلب الثاني: المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي..... 484
الفرع الأول: مهام وصلاحيات المجلس..... 484
الفرع الثاني: أجهزة المجلس..... 487
خاتمة القسم الأول..... 491

DAR AL AFAK
COPY



المؤلف في سطور :

- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة تولوز I، فرنسا، ديسمبر 1997.
- أستاذ القانون والقضاء الدستوريين، والقضاء الإداري، وحقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة منذ سبتمبر 1998.
- نائب عميد كلية الحقوق سابقا.
- شارك في عدة ندوات وملتقيات وطنية ودولية، وله مؤلفات ودراسات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والفرنسية لا سيما حول موضوعات القضاء، حقوق الإنسان والأجانب.
- مدير مخبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والديمقراطية.
- حائز على عدة جوائز علمية، منها جائزة علال الفاسي لسنة 2015 في موضوع حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية.

مطبعة الأمنية - الرباط



250 د. للجزءين

DAR AL AFAK
COPY

منشورات المجلة المغربية
للأنظمة القانونية والسياسية

د. حميد اربيعي
دكتور في الحقوق
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول - وجدة

التشريع في مجال حقوق الإنسان

دراسة تأصيلية لوظيفة البرلمان في البناء الديموقراطي بالمغرب

الجزء الثاني

تقديم
د. أحمد أجعون
عميد كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل - القنيطرة

الطبعة الأولى
2024

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

القسم الثاني
عقلنة وضبط مجال القانون
المتعلق بحقوق الإنسان

الفصل الأول: مشاركة المؤسسات الدستورية في التشريع في ميدان حقوق الإنسان 7

المبحث الأول: الملك: الضامن للحقوق والحريات 9

المطلب الأول: تأصيل قضايا حقوق الإنسان 9

الفرع الأول: حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصية 9

الفرع الثاني: الهجرة بين الهاجس الأمني والبعد الإنساني 17

المطلب الثاني: التأطير المعياري 27

الفرع الأول: توجيه الملك للعمل التشريعي 28

الفرع الثاني: تفاعل البرلمان مع التوجيهات الملكية 40

المطلب الثالث: إنشاء لجان وهيئات النهوض بحقوق الإنسان 45

الفرع الأول: اللجان والهيئات المؤقتة والمتخصصة 46

الفرع الثاني: الهيئات المستقلة والدائمة 69

الفرع الثالث: احتكار تدبير الشأن الديني 84

الفقرة الأولى: التعليم والتكوين 86

الفقرة الثانية: ضمان الأمن الروحي والسلامة الجسدية للمواطنين 93

الفقرة الثالثة: النهوض بوضعية الموارد البشرية 97

الفقرة الرابعة: تطور وتحديث الإطار المؤسساتي 101
الفقرة الخامسة: الاهتمام بالجالية والتعاون مع إفريقيا 106
الفرع الرابع: تطور صلاحيات الملك في التعيين والتوجيه والإشراف 113
الفقرة الأولى: تبعية لجان وهيئات حقوق الإنسان للملك 116
الفقرة الثانية: تخلي الملك عن بعض الصلاحيات لفائدة البرلمان 131
المبحث الثاني: السلطة التنفيذية: تنزيل السياسة العمومية الحقوقية 140
المطلب الأول: البرنامج الحكومي: ميثاق شرف 140
المطلب الثاني: تدبير الممارسة الاتفاقية 145
المطلب الثالث: مزاحمة الحكومة للبرلمان في التشريع 160
الفرع الأول: الحكومة: من مشرع استثنائي إلى مشرع عادي 161
الفرع الثاني: حلول الحكومة محل البرلمان في التشريع 167
الفقرة الأولى: التفويض التشريعي: قوانين الإذن 167
الفقرة الثانية: مراسيم الضرورة 170
الفرع الثالث: ممارسة السلطة التنظيمية 194
الفقرة الأولى: مراسيم تنفيذ القوانين 195
الفقرة الثانية: اللجان المحدثة لدى رئيس الحكومة 202
الفرع الرابع: دراسة مقترحات القوانين 225
الفصل الثاني: ضبط مجال القانون بالرقابة والتجويد 235
المبحث الأول: العدالة الدستورية 236
المطلب الأول: مراقبة دستورية القوانين 238
الفرع الأول: إخضاع القوانين التنظيمية للرقابة القبلية 240
الفقرة الأولى: تخويل المشرع السلطة التقديرية في اختيار نوعية التدابير التشريعية 241

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: مراعاة المشرع لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان 269
الفقرة الثالثة: حالات عدم مطابقة التشريع للدستور 311
الفرع الثاني: إحالة القوانين للبت في مطابقتها للدستور 334
الفقرة الأولى: قانون المالية السنوي 335
الفقرة الثانية: قوانين ذات الأثر الاقتصادي والمالي 346
الفقرة الثالثة: قوانين مختلفة 358
المطلب الثاني: تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم 375
المطلب الثالث: الدفع بعدم دستورية القوانين 387
المبحث الثاني: تجويد التشريع: حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان 409
المطلب الأول: سوابق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 414
المطلب الثاني: مواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية 427
الفرع الأول: الآراء الاستشارية 429
الفرع الثاني: المذكرات: المساهمة في النقاش العمومي 443
الفرع الثالث: التقارير الموضوعاتية أ 459
المطلب الثالث: التقارير السنوية دعامة للإصلاحات التشريعية 477
الفرع الأول: الحقوق الموضوعاتية 479
الفرع الثاني: الحقوق الفئوية 490
الفرع الثالث: حقوق النساء والفتيات 495
المبحث الثالث: الدور الإنشائي للقضاء الإداري 499
المطلب الأول: استقلال القضاء ضمانة لحقوق المتقاضين ونجاعة لقواعد سير العدالة 501
الفرع الأول: الترسيخ الدستوري والقانوني لاستقلال القضاء 502
الفقرة الأولى: مظاهر الاستقلالية 503

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية:حقوق وواجبات القضاة 509
الفقرة الثالثة: التأديب جزاء الإخلال بالالتزامات المهنية 517
الفرع الثاني: حماية حقوق المتقاضين ونجاعة قواعد سير العدالة 525
الفقرة الأولى: فعلية حقوق المتقاضين 525
الفقرة الثانية: فاعلية قواعد سير العدالة 536
المطلب الثاني: الحماية القضائية للحقوق والحريات المكفولة تشريعيا 542
الفرع الأول» القانون بالمفهوم الضيق كمصدر للشرعية 543
الفقرة الأولى: إلزام الإدارة باحترام إرادة المشرع 543
الفقرة الثانية:إجبار الإدارة على تعليل قراراتها 555
الفقرة الثالثة: التفسير الضيق للقانون 571
الفرع الثاني: الاجتهاد الخلاق للقاضي الإداري 585
الفقرة الأولى: التوفيق بين النصوص القانونية المتضاربة 586
الفقرة الثانية: الاتفاقية الدولية والتشريع: أيهما أسمى؟ 624
الفقرة الثالثة: الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة 640
الفقرة الرابعة: سد الفراغ التشريعي 656
خاتمة القسم الثاني 677
خاتمة عامة 679
الفهرس 687
قائمة المراجع 891

DAR AL AFAK
COPY



المؤلف في سطور :

- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة تولوز I، فرنسا، ديسمبر 1997.
- أستاذ القانون والقضاء الدستوريين، والقضاء الإداري، وحقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة منذ سبتمبر 1998.
- نائب عميد كلية الحقوق سابقا.
- شارك في عدة ندوات وملتقيات وطنية ودولية، وله مؤلفات ودراسات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والفرنسية لا سيما حول موضوعات القضاء، حقوق الإنسان والأجانب.
- مدير مخبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والديمقراطية.
- حائز على عدة جوائز علمية، منها جائزة علال الفاسي لسنة 2015 في موضوع حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية.

مطبعة الأمنية - الرباط

9 789920 296717

250 د. للجزءين